١ نحو ثقافة قضائية
أحد إصدارات مجلة العدل

العدل

جهود الوزارة في تنمية الثقافة القضائية

جمع وإعداد
محمد بن إبراهيم الصائغ
قاضي المحكمة العامة بمحافظة تيماء

محرم ١٤٣٠هـ

ⓒ وزارة العدل ، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصانغ ، محمد بن ابراهيم
جهود وزارة العدل في تنمية الثقافة القضائية. / محمد بن ابراهيم الصانغ .- الرياض ، ١٤٣٠هـ

..ص ؛ ..سم.- (سلسلة نحو ثقافة قضائية ؛ ١)

ردمك: ٧-٢١-٦٠٦-٩٩٦٠-٩٧٨

١- القضاء في الاسلام أ.العنوان ب.السلسلة

ديوي ٢٥٧,٥ ١٤٢٩/٦٨٧٥

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٦٨٧٥
ردمك: ٧-٢١-٦٠٦-٩٩٦٠-٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فإنَّ من أعظم ما تستقيم به الحياة ويحلو به العيش وتستنير به الدنيا إقامة العدل بين الناس وحفظ حقوقهم وهو من أهم مقاصد الشريعة السمحة ، فالإسلام هو دين العدل ورفع الظلم وإزالة الطغيان والله سبحانه وتعالى هو العدل وقد حرم الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرماً كما جاء في الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ...» [1] .

من هنا كان لزاماً على كل دولة أن تبين للناس حقوقهم القضائية والنظامية لينعموا بعيش رغيد

(١) رواه مسلم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه .

وليطمأنوا إلى حقوقهم وليؤدوا ، واجباتهم وحكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين يحرصون على ذلك أشدَّ الحرص يتضح ذلك من خلال جهود وتوجهات معالي وزير العدل وما تصدره الوزارة بما يهم في تنمية الوعي القضائي لعموم المجتمع .

وفي هذه السلسلة سأبرز ما أراه مناسباً وضرورياً في جانب التثقيف القضائي والتعريف بالأنظمة والتعليمات سائلاً الله عز وجل ان ينفع بها ويجعلها خالصة لوجهه الكريم .

ختاماً .. اقدم شكري لجزيل لكل من أسهم معي في اصدار هذه الورقات سواء بالرأي أو المعلومة أو المتابعة، وأسأل الله للجميع التوفيق والسداد .

محمد بن ابراهيم الصايغ

محرم ١٤٣٠هـ

المقصود بالثقافة القضائية:

نقصد بالثقافة القضائية في هذا الإصدار:

أنها معلومات تشمل القيم والمبادئ والأحكام والأنظمة التي ينبغي على الفرد معرفتها وإدراكها للوصول إلى حقوقه وليتمكن من أداء واجباته وهي تتكون من عنصرين أساسين.

الأول/ معرفة صحيحة يكتسبها الفرد من خلال الاطلاع الشامل على الأنظمة والتعليمات والأحكام القضائية أو من خلال التخصص في الجانب القضائي والبحث في أحكامه وأنظمته.

الثاني/ من خلال التربية على السلوك الصحيح المنسجم مع تعاليم الإسلام وأحكامه.

وبالجملة فإنه يمكن القول أن : **الثقافة القضائية سلاح وعتاد يستخدمه الفرد الواعي في مواجهة تغيرات الواقع ومتطلبات الحياة المتجددة والمختلفة**[٢] .

(٢) تمت الاستفادة من كتاب صناعة الثقافة: د/ طارق محمد السويدان و أ/ فيصل باشراحيل بتصرف.

أهمية الثقافة القضائية:

تتلخص أهمية الثقافة القضائية للمجتمع في النقاط الآتية :

١/ التقليل من الجرائم :

تساهم الثقافة القضائية في التقليل من معدل ارتفاع الجريمة في المجتمع أياً كانت تلك الجريمة حقوقية أو جنائية لأنَّ الوعي الثقافي القضائي سيمكن الفرد ذكراً كان أو أنثى من معرفة حقوقه وواجباته ويأخذ ما له فيؤدي ما عليه إضافة إلى أنَّ أي مخالف لهذا الإطار حين يكون على علم بالعقوبة التي ستقع عليه فإنه سيفكر مرات ومرات قبل الإقدام على جريمته ، وكلنا يعلم أثر فتوى هيئة كبار العلماء [٢] في قتل مهرب المخدرات وكيف أسهمت في التقليل من جرائم تهريب وترويج المخدرات ، فالمهرب حينما يدرك أن القتل ينتظره في حال القبض عليه فلن يقدم بسهولة على فعلته.

(٢) انظر :قرار هيئة كبار العلماء رقم ١٣٨ في ١٤٠٧/٦/٢٦هـ.

٢/ اختصار الوقت والجهد :

للثقافة القضائية دور في والجهد على المراجع بحيث يكون ابتداء على دراية ومعرفة بالجهة القضائية المعنية بالنظر في موضوعه سواءً كانت دعوى على خصم أو وكالة أو بيع وإفراغ لأرض أو منزل أو أي إجراء له صلة بالمحاكم وكتابات العدل فالدوائر ليست موحدة الاختصاص فهناك المحاكم بأنواعها (العامة والتجارية والأحوال الشخصية والعمالية والجزائية) وهناك كتابات العدل الأولى المختصة بإثبات وإفراغ العقارات وبعض التوثيقات وكتابات العدل الثانية المختصة بإثبات الوكالات الشرعية وبعض الإثباتات الأخرى[٤] .

كذلك الحال في الأنظمة العدلية مثل نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية فقد حددت مواد هذه الأنظمة الاختصاص النوعي للقضايا والمكاني للمتنازعين والعلم بها سيكون له مردودة على المواطن

(٤) نظام القضاء وآليته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم ٧٨/٢ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، المادة التاسعة.

وتمكين له من الوصول إلى حقه بأسهل الطرق وأيسرها.

٣/ حفظ الحقوق :

للثقافة القضائية دور كبير في مساعدة رجل الأعمال والتاجر في حفظ حقه من الضياع.

يتبين ذلك جلياً من خلال مواد نظامية مبادئ شرعية إذا اهتم بها رجل الأعمال وأخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع عملائه وصياغة العقود ووضع البنود وكتابة الشروط فسيكون لها أثر كبير في ضمان الحقوق وتوفير الجهود.

وهنا أضرب مثلاً بسيطاً قد يخفى على الكثير من رجال الأعمال والتجار عند صياغة عقودهم ، فالكثير من الشركات لها عملاء متعددون وفي أماكن كثيرة ومدن عديدة وقد ينشأ خلاف بين الشركة والعميل مما يستدعي إقامة دعوى عليه ، والقاعدة الشرعية أن الدعوى تقام في بلد المدعى عليه لكن يمكن للشركة عند صياغة العقد أن تضع شرطاً بأنه في حالة الخلاف

فإن العميل ملزم بالحضور للتحاكم في البلد الذي تقع فيه الشركة وقد نص نظام المرافعات الشرعية على إمكانية ذلك [٥] ونص على ذلك مفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله حيث قال: «هذا الشرط إذا التزم به العميل فإنه يلزمه الحضور» [٦] .

٤/ فهم الأحكام الشرعية:

الثقافة القضائية تساهم في فهم الناس للأحكام الشرعية التي تصدر من القضاة ولا تأخذهم العاطفة في تفسيرها ، خصوصاً تلك القضايا التي تأخذ بعداً إعلامياً وتصبح قضية للرأي العام يتناولها البعض دون معرفة ودراية ، فالثقافة القضائية تحصن المجتمع ضد من يريد التشكيك في فهم القضاة وحرصهم واجتهادهم في أحكامهم.

ففي الكثير من المجالس يتداول الناس قضايا وأحكاماً شرعية وحوادث عينية وكل يدلي بدلوه دون

(٥) نظام المرافعات الشرعية ، طبعة وزارة العدل ص٣٣، المادة ٣٤/ ١٠

(٦) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ج١٢/ ص٣١٨.

فهم أو معرفة بالشرع أو النظام والكثير من الناس لا يفرق بين القصاص والتعزيز ولا يعرف شروط إقامة حد السرقة ولم يقف على كلام أهل العلم في بعض المسائل التي يتداولها الإعلام ويعطي فيها آراء مغلوطة كمسألة التفريق بين الزوجين لعدم التكافؤ بالنسب ويظن البعض أن القاضي فرق بين الزوجين لمجرد كلام فقيه أو قول لأحد السلف ولا يعلم أن القاضي تحكمه حال نظر القضية أمور كثيرة وينظر خلال ذلك للمصالح والمفاسد وقد تقتضي المصلحة الأخذ بالقول المرجوح عن القول الراجح في حالات معينة .

٥/التنمية والتطوير :

الثقافة القضائية لها دور كبير في التنمية والتطوير من خلال جذب المستثمر الأجنبي الذي يقدم على المشاريع الضخمة داخل المملكة دون تخوف من ضياع حقوقه لوضوح الطريقة في التقاضي وسهولة الوصول للجهة المعنية بالتحاكم في حالة الخلاف أو الخصام

وكذلك الحال بالنسبة للمستثمر المحلي .

٦/ سهولة التحاكم :

تساهم الثقافة القضائية في سهولة التحاكم وتريح القاضي والمحكمة من الكثير من الإجراءات التي قد تعطل العمل وتؤخره ، فالمراجع حينما يتوفر على ثقافة قضائية ومعرفة بكيفية التقاضي ومكان رفع دعواه سيختصر على المحكمة الكثير من الوقت ، فمثلاً هناك نظام المرافعات الشرعية يشرح كيفية رفع الدعوى وشروطها وما ينبغي على المدعي ذكره في صحيفة الدعوى [٧] والاهتمام بذلك والإطلاع عليه سيكون له دور كبير في سهولة الوصول للمدعى عليه والفصل في الدعوى .

٧/ بعث الراحة والطمأنينة:

الثقافة القضائية تبعث الطمأنينة والراحة في نفوس الناس عند التخاصم إذا أدركوا أو تيقنوا أن القاضي مستقل في عمله لا سلطان عليه إلا سلطان الكتاب

(٧) نظام المرافعات الشرعية ، المادة التاسعة والثلاثون.

والسنة وأن المحاكم واللجان المعنية هي التي تفصل في النزاعات والخصومات وليس لأحد أياً كان التدخل أو الحكم أو التأثير على القاضي أو أحد الخصمين بدون وجه حق وفي هذا الصدد نذكر أنه قد أعلن ذلك صراحة الملك عبدالعزيز –رحمه الله– مؤسس البلاد حيث قال: «عادة الدعاوى في المحكمة الشرعية تسير ضمن الأحكام الشرعية وتعلن الحكومة بأنه لا يجوز لأحد من الناس كائناً من كان أن ينظر في شأن قضية من القضايا التي قدمت للمحكمة الشرعية للنظر فيها والحكومة ترغب أن ترى المتخاصمين يختصمان أمام القضاء ليجري حكم الشرع في القضايا بغير محاباة ولا مراوغة»[٨] وكذلك مما يبعث في النفوس الراحة والطمأنينة والثقة بعدم ضياع الحقوق المعرفة بدرجات التقاضي فهناك محاكم ابتدائية وأعلى منها محاكم الاستئناف وأعلى منها المحكمة العليا ولا شك أن إدراك ذلك سيكون له الأثر في بيان الحرص على تحقيق العدل للجميع.

(٨) جريدة أم القرى، العدد «٣» في ١٤٢٣/٥/٢٩هـ.

٨/ علاج الظواهر الاجتماعية السلبية :

للثقافة القضائية الدور الأهم والأبرز في علاج الظواهر الاجتماعية التي تنتشر في مجتمعنا وتحتاج إلى حلول من ذوي الاختصاص وتعطي للجميع بدقة مدى خطورة تلك المشكلة وأثرها.

فعلى سبيل المثال مشكلة الطلاق التي تؤرق أذهان المختصين والغيورين والتي تنتشر بشكل كبير كيف يستطيع المختص أو الدارس معرفة مدى ظهور هذه المشكلة ، أنه يستطيع ذلك وبدقة من خلال الاطلاع على العمل الإحصائي التي تصدره وزارة العدل بشكل سنوي تفصل فيه بيانات الزواج والطلاق في مختلف مناطق المملكة .

يؤكد ذلك ما يكتبه المعنيون بهذه المشكلة حين يستندون إلى تلك الإحصاءات التي ترد في الكتاب الإحصائي السنوي للوزارة .

٩/تسريع عجلة الإصلاح :

للثقافة القضائية دور في تسريع عجلة الإصلاح

التي رفع رايتها خادم الحرمين الشريفين على مستوى الفرد والمجتمع لأن الثقافة القضائية وجه من أوجه التحضر والتقدم والوعي بها سيساهم في رفع درجة الحس بالمسؤولية إما من خلال معرفة الحقوق والواجبات أو من خلال إدراك العقوبات التي ستطبق بكل من يسعى لعرقلة تقدم المجتمع ونمائه وعلى سبيل المثال نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية [٩] حيث بين العقوبات بدقة لكل من يتعاطى أو يهرب أو يروج أو يساعد على ذلك لأي نوع من أنواع المخدرات المحظورة والممنوعة ولا شك أن الاطلاع على مثل هذا النظام سيساهم في الردع والزجر لكل من تسول له نفسه العبث بأمن وصحة المواطنين.

جهود الوزارة في تنمية الثقافة القضائية:

بذلت وزارة العدل جهداً طيباً في مجال نشر الثقافة

(٩) نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية صدر بالمرسوم الملكي، ذي الرقم (م/ ٣٩) في ١٤٢٦/٧/٨هـ.

القضائية ورفع الوعي بأعمال المحاكم وكتابات العدل وذلك بعدة وسائل منها :

أ/ إصدارات الوزارة وأهمها:

١/ مجلة العدل:

تعتبر مجلة العدل من أهم إصدارات الوزارة وهي مجلة ربع سنوية صدر منها حتى الآن واحد وأربعون عدداً وأنشأت لها موقعاً على (الإنترنت) وصدور العدد الأول في محرم عام ١٤٢٠هـ وهي محكَّمة تعنى بشؤون الفقه والقضاء وتنشر البحوث العلمية المتخصصة وتحتوي على عدة أقسام إضافة إلى البحوث المتخصصة منها في باب (قضايا وأحكام) يقوم القاضي مصدر الحكم بشرح مسبباته وطريقة إصداره للحكم وكذلك (باب الإجراءات القضائية) وباب (لقاء العدد) وباب عن (أعلام القضاء) و (صدى العدل) وهو موسوعة تعنى بالتوعية القضائية وتلقى الضوء على مناشط الوزارة وإنجازاتها فالمجلة بحق تعد نقلة نوعية للوزارة وخدمة

جليلة للقضاة وللمهتمين بالفقه والقضاء ، وقد لخص معالي الوزير أهم أهداف إصدار المجلة بالتالي:

١- العمل على نشر الفقه الإسلامي، والإسهام في تنشيط الاجتهاد الفقهي.

٢- العمل على إثراء العمل القضائي بالبحوث والدراسات والمعلومات التي تعين القاضي في أداء عمله، وتوسيع مداركه، وتزيد من حصيلته العلمية.

٣- العمل على تطوير القضاء بشكل دائم.

٤- نشر الإنتاج العلمي لأصحاب الفضيلة القضاة، وكتاب العدل، والعاملين في الإدارات التابعة لوزارة العدل.

٥- التعريف بمناشط الوزارة والجهات القضائية الأخرى.

٦- العناية بنشر الأحكام القضائية التي فيها إبداع فقهي.

٧- العناية بنشر الوعي القضائي والفقهي في أوساط المجتمع السعودي من خلال التواصل الإعلامي والإجابة على الاستفسارات ذات الطابع العمومي[١٠].

(١٠) مجلة العدل، العدد الأول ص١٦ بتصرف بسيط.

٢/ مدونة الأحكام القضائية:

وفيها يتم اختيار مجموعة من الأحكام القضائية المتنوعة المكتسبة للقطعية الصادرة عن المحاكم وتصنيفها ونشرها عبر مجلدات متتابعة وعلى أقراص مدمجة.

وقد أنشأت في الوزارة إدارة تعنى بهذا الشأن وهي الإدارة العامة لتدوين ونشر الأحكام معنية بترتيب وإخراج الأحكام بصورتها النهائية بعد إجماع أعضاء اللجنة العلمية الدائمة المكونة من ثلاثة قضاة من ذوي الخبرة.

ويتم جلب الأحكام بإحدى وسيلتين: إما بإرسالها من قبل أصحاب الفضيلة القضاة إسهاماً منهم في هذا العمل أو عن طريق باحثي الإدارة حيث يقومون بزيارة المحاكم والاطلاع على السجلات واختيار الأحكام المطابقة للمعايير المعتبرة في التدوين.

ومن أهم أهداف المدونة ما يلي:

١- المساهمة في خدمة الفقه الإسلامي وقواعده.

٢- تأصيل التطبيق السليم للشريعة الإسلامية بغية تقريب الاجتهاد في الوقائع المماثلة.

٣- إثراء العمل القضائي وإعانة العاملين فيه على تلمس الأحكام الموافقة للقواعد الشرعية.

٤- مساعدة المختصين والمهتمين للاستئناس بأحكام القضاء بإيصال الوقائع القضائية إليهم.

٥- بسط وعرض مخرجات القضاء للعموم بغية نشر الوعي القضائي.

وقد جاءت الأحكام المدونة على نوعين:

الأول: القرارات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى.

الثاني: الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم المكتسبة للقطعية التي صدرت من المحاكم وروعي أن يتم نشرها وفقاً للتصنيف الآتي:

١/ القضايا الإنهائية مثل: الوصية والوقف.

٢/ قضايا الأحوال الشخصية مثل: الحضانة والخلع.

٣/ القضايا الجزائية مثل: التعزيز والحدود.

٤/ القضايا الحقوقية مثل:البيع والإجارة.

وصدر حتى الآن ثلاثة أعداد من المدونة جاء المجلد الأول في ٤٠٤ صفحات على قسمين الأول ذكر فيه تسعة قرارات لمجلس القضاء الأعلى والقسم الثاني ذكر فيه تسعة وثلاثون حكماً منوعة على ما ذكر في التصنيف السابق وجاء المجلد الثاني في ٣١٨ صفحة ذكر فيه اثنان وأربعون حكماً نهائياً على التصنيف السابق منها قرارين لمجلس القضاء الأعلى.

وطريقة عرض الأحكام تكون بملخص بسيط للدعوى والحكم ثم عرض الدعوى والإجابة وما تم في تداول القضية ونص الحكم دون تدخل إلا بحذف أسماء المتخاصمين وما يلزم حذفه من عبارات وألفاظ.

وتعتبر المدونة بصورتها الحالية وما تقوم به الإدارة العامة لتدوين ونشر الأحكام لبنة قوية في سبيل نشر الوعي القضائي بين الناس عموماً وهو بحق جهد مشكور

وعمل مبرور سيساهم في إبراز جهود القضاة ومدى اجتهادهم في تحقيق العدل والوصول إلى الحق.

٣/ التصنيف الموضوعي لتعاميم الوزارة :

وهو عبارة عن جمع لتعاميم الوزارة منذ عام ١٣٤٥هـ حتى ١٤١٨/١٢/٣٠هـ في أربع مجلدات مصنفة موضوعياً بحسب الأحرف الأبجدية حيث يحوي المجلد الأول على الموضوعات من حرف الألف بموضوع الآبار حتى حرف التاء بموضوع التعزيز ويحوي المجلد الثاني على تكملة حرف التاء بموضوع التعليم حتى حرف الصاد بموضوع الصيانة والاحتياطات الأمنية ويحوي المجلد الثالث على الموضوعات من حرف الضاد بموضوع الضرر حتى حرف الهاء بموضوع هيئة النظر ويحوي المجلد الرابع على فهارس للمجلدات الثلاثة كل مجلد على حدة مشار في الفهرس إلى رقم التعميم والتاريخ ثم الموضوع ثم رقم الصفحة ويمكن البحث عن أي تعميم إما بالرقم أو البحث في الموضوع.

وهذا الإصدار يعتبر حفظاً دقيقاً لما صدر من الوزارة من تعاميم وتعليمات وقد تم وضع هذه المجلدات على قرص حاسوبي مدمج لتسهيل عملية البحث عن التعاميم.

٤/ الأنظمة واللوائح:

وهو عبارة عن مجلد يحتوي على الأنظمة واللوائح المهمة في القضاء وكتابة العدل حيث يحوي على ما يقارب أربعة وعشرين نظاماً من أنظمة ولوائح القضاء بعضها غير معمول به الآن لصدور بعض الأنظمة الناسخة كنظام المرافعات الشرعية ولائحة التفتيش القضائي ولائحة كتاب العدل ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها من الأنظمة التي صدرت لاحقاً وقد طبع هذا الكتاب في عام ١٤٢٠هـ في طبعته الثانية.

٥/ كتاب كشاف القناع :

كتاب كشاف القناع عن الإقناع للعلامة الشيخ منصور بن يونس البهوتي قامت الوزارة بتحقيقه

وتوثيقه وتخريجه حيث خصصت لجنة معنية بهذا وصدر منه حتى الآن خمسة عشر مجلداً في طبعة فاخرة وبصورة رائعة حيث تم فرز مادة متن الإقناع عن الكشاف وجعل بين قوسين وبحروف بارزة.

وسبب اختيار هذا الكتاب والاهتمام به لما يتمتع به من مكانة عالية عند فقهاء الحنابلة ولكونه من أشمل كتب الحنابلة في المسائل والفروع وكذلك لأنه يعتبر من المراجع الرئيسية للقضاة في هذا البلد في أحكامهم وأقضيتهم حسبماً تضمنه قرار الهيئة القضائية الصادر في السابع من شهر محرم لعام ١٣٤٧هـ.

٦/ طباعة الأنظمة القضائية:

تقوم الوزارة بعد صدور الموافقة على أي نظام يخص المرفق القضائي بطباعته حيث قامت الوزارة بطباعة الكثير من الأنظمة منها نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة وغيرها من الأنظمة واللوائح.

وهذه الطباعة تسهم في نشر الثقافة القضائية وزيادة الوعي بالأنظمة والتعليمات.

ب/ موقع الوزارة على (الإنترنت):

www.moj.gov.sa

هذا الموقع على الشبكة العنكبوتية يعد بحق موسوعة ثقافية قضائية نظامية.

يحتوي هذا الموقع على الكثير من روابط البحث المتنوعة والمختلفة التي تساعد الباحث والمتخصص في الفقه والقضاء إلى الوصول للمعلومة بأسهل طريقة وأقل مجهود مع إمكانية تحميل الكثير من الأبحاث والمواد المعروضة والموجودة في الموقع ومن أهم روابط البحث في الموقع ما يلي:

١/ رابط كتابات العدل وفيه تعريف بأعمال كتابات العدل الأولى وأعمال كتابات العدل الثانية واختصاصات كل منهما.

٢/ رابط الإصدارات وفيه تعريف بأهم إصدارات الوزارة.

٣/ رابط إدارة المحاماة وفيه العديد من الموضوعات كنظام المحاماة وأسماء المحامين المصرح لهم.

٤/ رابط الأنظمة واللوائح وفيه عدد من الأنظمة القضائية والأنظمة ذات العلاقة ويمكن تصفحها وطباعتها وكذلك بعضها قد ترجم للغة الإنجليزية كنظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية.

٥/ رابط مجلة العدل حيث يمكن عن طريقه الوصول لأي عدد من أعداد المجلة والاطلاع على الأبحاث المنشورة، كما يمكن البحث بالكلمة عن أي موضوع وبحث نشر في المجلة ويمكن طباعة المجلة أو بعضاً منها كما يمكن التواصل مع أسرة المجلة عبر البريد الإلكتروني ورسائل SMS.

٦/ رابط مدونة الأحكام القضائية حيث يعرض جميع الأحكام المنشورة في المدونة ويمكن البحث حسب التصنيف الموضوعي بكل يسر وسهولة.

٧/ رابط الأسئلة والردود حيث يستقبل الموقع الأسئلة والإشكالات ويتم الرد عليها ونشرها في نفس الموقع للاستفادة منها.

٨/ رابط مأذوني الأنكحة وفيه كل ما يخص المأذونين من أنظمة وتعاميم إضافة إلى ذكر أسماء المأذونين في مختلف مدن المملكة وقراها فأي شخص يزور الموقع ويضغط على رابط مأذوني الأنكحة يمكن أن يدخل المدينة التي يسكن فيها والحي ثم سيخرج له اسم المأذون ورقم هاتفه الجوال.

٩/ رابط ديوان الوزارة وفيه دليل هاتفي للمحاكم الشرعية في المملكة وكذلك كتابات العدل.

إضافة لجميع ما ذكر أعلاه يمكن الاتصال بأي منسوب من منسوبي الوزارة عن طريق إرسال رسالة بريد الكترونية ابتداءً من معالي الوزير مروراً بالوكلاء ومديري الإدارات في الوزارة وانتهاءً برؤساء المحاكم ومدراء الفروع في أنحاء المملكة.

وإن من يتصفح هذا الموقع يلمس التطوير المستمر في الوزارة والتقدم نحو نشر الوعي الثقافي القضائي والسعي لإيصال المعلومة للناس بأسهل الطرق وأيسرها.

ج/ البرنامج المرئي «في رحاب العدل».

«تكاملاً مع الوسائل الإعلامية الأخرى قامت الوزارة ممثلة بإدارة الإعلام والنشر بإعداد برنامج أسبوعي تم عرضه في التلفزيون السعودي، القناة الأولى، بعنوان (في رحال العدل) وذلك على مائة وعشرين حلقة أسبوعية، واستعرض هذا البرنامج في دقائقه الثلاثين انجازات الوزارة، واستضاف نخبة من القضاة والمختصين بهدف التعريف بالأحكام القضائية، وتسليط الضوء على الأنظمة العدلية الجديدة. يذكر أن البرنامج قد لاقى صدى طيباً بين أوساط المهتمين في دوراته الثلاث، ويمكن مشاهدة حلقات البرنامج عبر موقع الوزارة الإلكتروني وذلك بالدخول على رابط (مرئيات)».

د/ الهاتف التفاعلي:

خصصت الوزارة رقماً هاتفياً للرد الآلي أعدته وطورته الإدارة العامة بالحاسب الآلي ممثلة بمركز الخدمات ورقم الهاتف هو : ٠١٤٠٢٥٢٥١ يمكن من خلاله الاستفسار عن الآتي:

١/ المعاملات الواردة للوزارة.

٢/ الوكالات الصادرة من مدينة الرياض والاستفسار عنها.

٣/ مأذوني الأنكحة في مدينة الرياض وأرقام هواتفهم وأماكن تواجدهم بذكر اسم الحي والجهة.

وهذا الرقم التفاعلي طريقة للتواصل مع الناس وسبيل للتطوير والتثقيف وهو جهد مبارك من الوزارة ولعله يعمم على جميع المناطق.

هـ/ المؤتمرات والندوات:

تقوم الوزارة وتشارك بتنظيم مؤتمرات دورية وندوات متكررة تُعنى بموضوعات قضائية ومناقشة

الأنظمة والمستجدات وتسليط الضوء على أهم ما يحتاجه الناس في سبيل الحصول على حقوقهم وتحقيق العدل بينهم وزيادة الحس القضائي لديهم من خلال ما يتم طرحه في مثل هذه المؤتمرات والندوات من أبحاث متخصصة فقهية وقضائية ونظامية.

وقد أقيمت العديد من المؤتمرات على مستويات عالية مثل مؤتمر التعريف بالأنظمة العدلية وندوة الصلح والتحكيم حيث طرح فيها الكثير من الموضوعات والأبحاث القيمة التي أثرت الساحة القضائية بما يتعلق بهذا الموضوع.

ويمكن للباحث أن يطلع على هذه المؤتمرات والندوات وما طرح فيها من خلال زيارة موقع الوزارة الإلكتروني ويضغط على رابط مناسبات الوزارة .

و/ البيانات الصحفية التوضيحية والردود:

تقوم الوزارة عند الضرورة بإصدار بيانات صحفية توضيحية حول قضايا معينة يتداولها الإعلام أو الرد على

مقال يتناول القضاة أو كتاب العدل أو إجراء معين وتوضيح ما قد يشكل على الكثير أو يصعب فهمها وإدراكه.

ومثل هذه البيانات والردود ولما يحويه الكثير منها من لغة قضائية تثري المعلومات القضائية لدى المتلقي والقارئ حتى إن كثيراً من هذه البيانات والردود تكون محوراً للنقاش بين الناس في مجالسهم وفي هذا رفع لدرجة الحس والوعي القضائي ويمكن الاطلاع على الكثير من الردود بتصفح موقع الوزارة الإلكتروني والضغط على رابط ردود إعلامية لتظهر أمامك الردود وتواريخها التي صدرت من الوزارة ممثلة بإدارة الإعلام والنشر وهذه الردود في غالبها إيضاح لما أشكل وتصوير للمسائل بعبارة مبسطة واضحة يفهمها الجميع.

ح/ النشرة العدلية :

وهي نشرة فصلية تصدر من إدارة الإعلام والنشر بالوزارة وصدر منها العدد الاول في جمادى الآخر لعام ١٤٢٩هـ ويطرح في هذه النشرة أهم أخبار الوزارة والجديد

من الإصدارات والأعمال وبعض المقالات المتخصصة التي من شأنها تصوير وتوضيح ما تقوم به الوزارة من جهود جبارة في سبيل نشر الوعي والثقافة القضائية.

ويمكن الاطلاع على هذه النشرة عن طريق موقع الوزارة الإلكتروني.

ط/ هاتف المعلومات:

وهو عبارة عن رقم مجاني (٨٠٠١٢٤٤٤١٢) يهتم بإيصال بعض المعلومات التي يحتاجها المراجع للدوائر الشرعية فيطلب من المتصل الضغط على أرقام محددة للوصول إلى المعلومة سواءً عن المحاكم أو كتابات العدل أو ديوان الوزارة والهدف من هذه الخدمة هو تعريف المراجع بخدمات الوزارة والجهات المناسبة لها وتسهيل المهمة على المواطنين.

ي/ جهود الوزارة في التحكيم:

بعد أن صدر نظام التحكيم استشعرت وزارة العدل

أهميته وتفاعلت معه وسعت إلى المبادرة بالإعداد المتكامل للاضطلاح بدورها في هذا المجال فأنشأت إدارة تختص بكل ما يتعلق بأعمال شؤون الخبرة والتحكيم، كما حرصت على المشاركة بكل فاعلية في جميع المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتحكيم داخل وخارج المملكة.

وأصدرت قوائم بالمحكمين داخل المملكة الذين يمكن لهم القيام بالتحكيم في القضايا المختلفة.

وقد قامت الوزارة بطباعة كتيب بعنوان التحكيم معلومات وإجراءات من إعداد لجنة قيد المحكيم عام ١٤٢٦هـ أبرزت فيه أهم ما يجب معرفته عن التحكيم من معنى ونظام وشروط قيد المحكمين مع نبذة مختصرة عن جهود والوزارة في هذا الجانب.

وفي اطار جهودها في هذا المجال شاركت العديد من المؤتمرات والندوات المتخصصة داخل وخارج المملكة وقدم ممثلوها من أصحاب الفضيلة القضاة

والمختصين عروضاً تضمنت مكانة التحكيم في الإسلام وجهود الوزارة في مجال الاهتمام والرعاية له، كما عقدت الوزارة عدداً من اللقاءات التي جمعت عموم المكمين في المملكة بمعالي الوزير وكبار المسئولين وفي ، وفي اطار رعاية الوزارة للتحكيم انشأت اللجنة الاستشارية للتحكيم تضم نخبة مميزة من كبار المحكمين في المملكة وتعمل على امداد الوزارة بالرأي والمشورة لكل ما فيه تطوير مجال التحكيم ومنسوبيه.

الخاتمة

فقد تبين لنا بعد هذا العرض المبسط أهمية الثقافة القضائية وأنها علامة على التحضر والتقدم وسبيل للوصول إلى أداء الحقوق والواجبات وقطع للطريق أمام المغرضين الذين يشككون في القضاء والقضاة.

كما تبين لنا الجهود المشكورة التي تقوم بها الوزارة في سبيل نشر الوعي الثقافي القضائي من خلال الإصدارات والموقع الإلكتروني وغيرها من الجهود التي تخفى على الكثير.

ونحن نطمح بالكثير والكثير في سبيل وعي وصناعة ثقافية قضائية تساهم في رقي المجتمع وتحافظ على كرامة الإنسان وتوصل إليه حقوقه، ولن يتم ذلك إلا بتكاتف الجميع والإحساس بالمسؤلية المشتركة نحو تحقيق العدل ورفع الظلم.

فهرس المحتويات

المقدمـــــــــة	٥
المقصود بالثقافة القضائية	٧
أهمية الثقافة القضائية	٨
جهود الوزارة في تنمية الثقافة القضائية	١٦
أ/ إصدارات الوزارة وأهمها	١٧
ب/ موقع الوزارة على (الإنترنت)	٢٥
ج/ البرنامج المرئي «في رحاب العدل»	٢٨
د/ الهاتف التفاعلي	٢٩
هـ/ المؤتمرات والندوات	٢٩
و/ البيانات الصحفية التوضيحية والردود	٣٠
ح/ النشرة العدلية	٣١
ط/ هاتف المعلومات	٣٢
ي/ جهود الوزارة في التحكيم	٣٢
الخـاتمـــة	٣٥